

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: ع462د

تاريخ القرار: 4 أوت 2021

لئبلاغ الطرفین  
تسلمت آمل  
هذا القرار  
2021/05/20

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

المدعية: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثليها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج  
المركز العمراني الشمالي تونس 1003.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثليها القانوني مقرها الاجتماعي بجداول  
البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 25 نوفمبر  
2020 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع462دد والتي تظلمت فيها من تمادي  
المدعى عليها في إتيان ممارسات غير مشروعة تتمثل في تسويق خدمة تحميل الأرقام بخلاف  
الصيغ القانونية متمسكة بأن عملية اسناد تحفييزات بمناسبة تحميل الأرقام تشكل مخالفة  
للصيغ القانونية والترتيبية المنظمة للتسويق العروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 (أ)  
من الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة  
لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ  
في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017 ناسبة لخصيمتها استخفافها

باليئات التعديلية بعد أن ثبت لها أنها تعرض على الحريف صاحب الشريحة المحملة جملة من الخدمات مرتبطة بخصيات العرض التجاري مبوبة من عدد 1 إلى عدد 12 مع بيان كل باب ومضمونه بتفعيل الرمز #124\* كما ثبت لها وجود امتياز مجاني وقع التنصيص عليه بقائمة الخدمات المخفية يتمثل في إسناد 10230 ميغا أوكتي من الأترنات يمكن التمتع به بتفعيل الرمز #124\*0\*

متسائلة عن مناط الحيلة المعتمدة من قبل خصيمتها بإسناد تحفيزات لا تظهر عند تفعيل الرموز العادية والمعلنة عنها معتبرة أن هذه الممارسة تشكل خرقا للتشريعات المنظمة لحمل الأرقام ولقرارات الهيئة فيما يخص تعريفات بيع الأترنات المحمولة بما يحط من معدل دخل الجيكا أوكتي وهو ما من شأنه المساس بالمنافسة النزيهة وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص الممارسات موضوع الدعوى وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات وفرض خطية مع الإذن بالنفاذ العاجل نظرا لتكرار هذه الممارسات من قبل المدعى عليها.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون عد46د لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عد01د لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه .

وبعد الاطلاع على الأمر عد3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 58 لسنة 2012 المؤرخ في 05 جويلية 2012 المتعلق بضبط شروط وكيفية تفعيل خدمة حمل الأرقام القارة والجوالة في تونس المنقح والمتمم بقرار الهيئة عدد 71 الصادر بتاريخ 01 جويلية 2015.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد1179 عدد بتاريخ 26 نوفمبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد1178 عدد بتاريخ 26 نوفمبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على المقرر عد160 عدد الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 03 ديسمبر 2020 والذي عين بمقتضاه السيد حازم محجوبي مقررا للنزاع.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف المدعية والوارد على الهيئة تحت عدد 645 بتاريخ 27 ماي 2021 والمتضمن طلب طرح القضية.

وبعد الاطلاع على بقية منظومات الملف وما يفيد استدعاء طرفي النزاع لجلسة يوم 04 أوت 2021 وفيها حضرت الأستاذة نجاة الجلاصي نبابة عن زميلها الأستاذ سليم مالوش في حق المدعية شركة "أورنج تونس" وتمسكت بمطلب طرح القضية وحضر السيد محمد البجاوي ممثل المدعى عليها شركة "أوريدو تونس" وقدم توكيلا صادرا عن ممثلها القانوني وفوض النظر.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث ورد على الهيئة بتاريخ 27 ماي 2021 مطلبا من طرف شركة "أورنج تونس" تضمن طلب طرح القضية.

وحيث أن المبادئ العامة للإجراءات تقرر أن التخلي عن الدعوى يجب أن يتوفر فيه عنصران أساسيان وهما الوضوح والصراحة وأنه لا يمكن استنتاجه.

وحيث بالتمعن في طلب الممثل القانوني لشركة "أورنج تونس" يتبين أنه واضح وصريح فيما يتعلق بطلب طرح القضية.

وحيث نصت الفقرة الثانية من الفصل 67 جديد من مجلة الاتصالات على أنه "يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات أن تتعهد تلقائيا بالنظر في الممارسات المخلة بالأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات وذلك بناء على تقرير يعده المقرر العام.

وحيث أن قبول مطلب الطرح لا يمنع الهيئة من التعهد تلقائيا بالنظر في الممارسات موضوع الدعوى بغية التأكد من عدم إخلالها بالأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات.

لذا ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الحكم بطرح القضية مع احتفاظ الهيئة بحقها في التتبع.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركبة من السادة:

الأسعد الحمزاوي: رئيس

شاكر التواتي: نائب رئيس

الحبيب عبد السلام: العضو القار

مجدي حسن: عضو

كمال الرزقي: عضو

كمال السعداوي: عضو

محمد الطاهر الميساوي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

الأسعد الحمزاوي

